الفصل الثاني

الوجه النقابي

التنظيم النقابي ظاهرة من ظواهر المجتمع الحديث والدولة الحديثة، وقد تطور كوسيلة يرعى بها العاملون حقوقهم أمام المخدم سواء كان قطاعاً خاصاً أو حكومة.

ومع تطور الفكر السياسي والعمالي صار للحركة النقابية حقها القانوني والاقتصادي، ولها تنظيماتها القطرية والإقليمية والدولية، وبرزت منظمة العمل الدولية كإحدى منظمات الأمم المتحدة لتعنى بشئون العمل والعاملين وتعطي وعاء عالمياً لتنظيمات العاملين وعلاقاتها بالمخدمين.

وفي العالم الثالث حيث الدول حديثة الإستقلال فإن التنظيمات النقابية نشأت في ظل السلطة الاستعمارية، فالتنظيمات النقابية مع أنها نظريا محايدة من الناحية السياسية لأن لأعضائها الحق في انتماء سياسي لأي جهة كانت، ولكنهم كأعضاء نقابة متوقع منهم العمل معاً لرعاية مصالح الأعضاء أمام أي مخدم أو حكومة، مع هذا التوقع إلا أن النقابات كانت في الواقع دائماً قريبة من العمل السياسي. ففي بلاد مثل بريطانيا مثلاً اختارت الاتحادات العمالية الانتماء لحزب العمال، وفي كثير من البلاد الأوروبيه توجد علاقة عضوية بين بعض الأحزاب وبعض النقابات.

أما في البلاد ذات النظام الشمولي، حيث يسيطر حزب واحد فإن ذلك الحزب يحرص على جعل التنظيمات النقابية روافد له. وفي بعض البلاد التي كانت مستعمرة نظمت النقابات نفسها في الأول كمنظمات نقابية لرعاية شئون أعضائها ولكنها سرعان ما تطلعت لدور سياسي وقامت بدور وطني في حركة التحرر الوطني.

وفي بعض البلاد انطلق العمل الوطني نفسه من قواعد نقابية، وصار القادة النقابيون هم القادة الوطنيون مثلاً سيكتوري في غينيا.

وفي بعض البلاد ذات التنظيم الشمولي تحررت بعض النقابات وصار لها دور في تطوير النظام السياسي نفسه نحو التعددية مثلاً في بولندا نشأ تنظيم التضامن العمالي كتنظيم نقابي حر من الروابط بالحزب الشيوعي، وبعد فترة من النشاط تم حظر ذلك التنظيم في عام ١٩٨٠م، فاضطر أن يعمل تحت الأرض وظل كذلك حتى هبت نسائم التغيير في بولندا فاعترفت الحكومة بالتضامن حيث تطور ليصبح حزباً سياسياً فاز مرشحوه بالمقاعد التي فتحت للتنافس الحر في سبتمبر ١٩٨٩م.

وفي السودان نشأت التنظيمات النقابية على أساس وظيفي مهني، وكان أول الأحزاب السودانية اهتماما بجر النقابات لدور سياسي هو الحزب الشيوعي السوداني الذي تدفعه عقيدته السياسية إلى التماس قاعدة عمالية لنفسه.

هذه النزعة كان لها أثران:

الأول: زرع الريبة في نفوس بعض لقوى السياسية الوطنية نحو التنظيمات النقابية.

الثاني: المسارعة بالعمل في أوساطها.

ومهما كان من نشاط سياسي داخل النقابات السودانية، فإن ظروف القهر السياسي والدكتاتورية العسكرية دفعت كثيراً من النقابات للعمل السياسي الوطني، جبهة الهيئاتمثلا في ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، والتجمع النقابي أيضاً في ثورة رجب/ أبريل١٩٨٥م.

إن للحركة النقابية في السودان جذوراً راسخة وتجارب غنية، لذلك استحال على الشموليين الذين اختطفوا السلطة في السودان التخلص منها أو تهميشها. فأول قانون اعترف بالتنظيم النقابي في السودان صدر عام ١٩٤٨م وبموجبه نشأت تكوينات عمالية ديمقراطية لها شخصية اعتبارية.

كانت الحكومة الديمقراطية الأولى في السودان معترفة بالتكوين النقابي،

ومقدرة للدور العمالي في الحركة الوطنية، ولكن عندما نشأ اتحاد عام لعمال السودان بدا للأحزاب الوطنية أنه تحت سيطرة كوادر شيوعية فلم تعترف به، بيد أني عندما توليتُ رئاسة الوزراء في مايو ١٩٦٦م اجتمعتُ بقيادة الاتحاد واعترفتُ بالتنظيم لأول مرة في تاريخ السودان الحديث.

بعد ذلك وقع انقلاب مايو ١٩٦٩م، وكان انقلاباً يسارياً أول الأمر، فلعب اتحاد عام نقابات عمال السودان بقيادته اليسارية دوراً هاماً في الترحيب بالنظام الجديد، وتثبيت دعائمه، ثم نشأ صراع داخل نظام مايو بين العناصر الشيوعية وغير الشيوعية، انتهى إلى انقلاب يوليو ١٩٧١م. ثم حُلت كل المنظمات التي كانت على علاقة بالحزب الشيوعي السوداني ومن ثّم أعيد تكوينها على أساس قوانين جديدة.

لقد لجأ النظام المايوي لاستعارة تنظيم الاتحاد الإشتراكي من مصر الناصرية، وفي هذا المجال فإنه فرض على الاتحادات العمالية أن تكون من روافد الإتحاد الإشتراكي.

كان النظام يسمح بانتخابات في هذه النقابات، وكان يحاول التأثير عليها بكل الوسائل بالرغبة والرهبة، وأجهزة الأمن، ولكن عدداً من النقابات حافظت على استقلالها، وأخرى احتويت.

لقد كان النضال النقابي في ظل مايو كبيراً، وعندما جاءت ساعة الحسم مع النظام فإن عدداً من النقابات كانت حرة ومستقلة بدرجة مكنتها من مواجهة النظام.

الحقيقة هي أن صراع النقابات مع النظام المايوي استمر على طول عمر النظام حتى بلغ أوجه في انتفاضة شعبان ١٩٧٣م، ولكنه واصل بعد ذلك حتى جاءت انتفاضة رجب/ أبريل ١٩٨٥م ووقعت نقابات التجمع على ميثاق الإنتفاضة ودخلت في الإضراب العام.

لقد حاول النظام المايوي اللعب على تناقض بين نقابات العمال ونقابات

المهنيين. ولكن في الساعة الحاسمة واجهته النقابات المهنية، حيث وقع على الميثاق، الأطباء والأساتذة والمهندسون والمحامون والبنوك والمحاسبون والصيارفة والتأمينات. ولم تنجده النقابات الأخرى.

كونت النقابات التي وقعت على ميثاق الإنتفاضة التجمع النقابي، حيث أوكل إليها تكوين الحكومة المدنية في الفترة الإنتقالية.

وفي ظل الحكومة الإنتقالية وجد التجمع النقابي أن الجكومة التي كونها لم تعد تصغي إليه أو تشاوره، بل بردت العلاقة بينهما حتى أحس التجمع أنه فقد الصلاحيات السياسية التي اكتسبها، وبدأ يفكر في الضغط على الحكومة الانتقالية بشتى الوسائل. لذلك لم تتسم الفترة الانتقالية باستقرار نقابي، بل تعددت الإضرابات حتى صارت بعض النقابات تفكر في الإضراب العام لمواجهة الحكومة الانتقالية، وتمت مناقشة موضوع الإضراب العام بواسطة التجمع النقابي.

وظهرت مشاكل من نوع آخر: فالجزولي دفع الله[1] رئيس وزراء الحكومة الانتقالية كان قبل ذلك رئيساً لنقابة الأطباء، ومن موقعه كرئيس للوزراء لبى كثيراً من مطالب الأطباء النقابية، فتطلع المهندسون وهم نقابة انتفاضة لمعاملة مماثلة، وعندما عوملوا بالمثل انفجرت المطالب من نقابات المهنيين المختلفة، وصحبت المطالب إضرابات، واستدركت الحكومة على نفسها هذا التعامل المجزأ مع النقابات، فقررت أن تتخذ قراراً شاملاً يغطي الجميع، فقررت منحهم علاوة عامة تسمى علاوة بدل طبيعة عمل. هذه العلاوة كانت أصلا مقدرة لأولئك الذين يسمح لهم تأهيلهم بالعمل الحر وقت فراغهم فأعطوا بدل طبيعة عمل للاكتفاء بها وعدم الإنشغال بعمل حر لحسابهم. هذه العلاوة التي تساوي قيمة الراتب الأصلي عممت بقرار من الحكومة الانتقالية في يوم ٢٦/ ٣/ ١٩٨٦م.

قدرت الحكومة الانتقالية أن تكاليف هذه العلاوة للخزينة العامة تساوي

(١) الجزولي دفع الله (ولد ١٩٣٥م) دكتور، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول للتعريف به.

١٢٥ مليون جنيه سوداني، ولكن في أول ميزانية تلت هذا القرار اتضح أن التكلفة الصحيحة ٤٠٠ مليون جنيه سوداني.

لقد كان لهذه الإجراءات ما يبررها لأن قيمة الجنيه السوداني الشرائية تناقصت حتى صارت قيمته في ١٩٨٥م تعادل عشر قيمته في ١٩٧٥م. لكن الخطأ كان في الارتجال. ظل هذا الإشكال قائماً لأن نسبة التضخم في الفترة الإنتقالية كانت ٥٧٪ مما أدى لاستمرار تآكل قيمة الجنيه السوداني.

لقد بقيت المشاكل بين الحكومة والنقابات، إضافة إلى إشكال غلاء المعيشة وسلسلة المشاكل الأخرى لتبت فيها الحكومة المنتخبة.

لقد ورثت الحكومة المنتخبة المشاكل الآتية:

١. حركة نقابية مهنية لعبت دوراً سياسياً كبيراً وصارت متحسرة على ضياع ذلك الدور منها وتريد بشتى الطرق استراداده. كذلك كانت النقابات المهنية تتظلم من وجود مفارقات بين شرائحها. مفارقات عمقتها التسويات الجزئية مع النقابات الضاغطة.

٢. حركة عمالية نقابية مدركة أن تخلفها في الانتفاضة أضعف دورها، فصارت تتظلم من الدور السياسي الذي آل لبعض النقابات المهنية ومع هذا التظلم كانت أيضا تشكو من تآكل قيمة الجنيه السوداني وصعوبة المعيشة لا سيما أن الحد الأدنى للأجور بقي على ما كان عليه ٦٠ جنيهاً سوداني في الشهر.

ترتيب وظائف القوات النظامية

في مارس ١٩٨٥م واجه عمر محمد الطيب كنائب لرئيس الجمهورية موقفاً حرجاً. فالشارع السوداني بمبادرة من اتحاد طلاب جامعة أم درمان الإسلامية بدأ في الالتهاب. وكان جهاز الشرطة قد وضع لائحة مالية مقترحة للشرطة أمام نائب رئيس الجمهورية، وقالوا بأنهم سوف لن يتصدوا للمظاهرات حالة عدم إجازة اللائحة، فأجيزت. كانت اللائحة تضع الشرطة وظيفياً مرتبة فوق القوات المسلحة.

لم ترض القوات المسلحة عن هذه اللائحة، فضغطت على الفريق سوار الذهب فقرر لها وضعاً يضعها مرة أخرى مرتبة فوق الشرطة. لم ترض الشرطة عن هذا الوضع فضغطت على الحكومة الانتقالية وعندما لم تستجب لها أضربت فأعطيت مطالبها.

وعند مجيئ الحكومة المنتخبة واجهها ضغط من القوات المسلحة لاسترداد وضعها.

قدرتُ أن هذه الضغوط والإستجابات المرتجلة لن تحدي فتيلاً، ولن تحقق عدلاً، بل ستدخل البلاد في دوامة، مثما أدخلت الحكومة الإنتقالية. لذلك تم إقرار نهج آخر فعين الدكتور بشير عمر[1] وزير المالية لجنة مؤهلة برئاسة د.أحمد حسن الجاك لتطلع على كل تجارب انشرق والغرب والعرب والأفارقة والهند وباكستان، لتدرس أوضاع القوات النظامية في هذه البلاد وتقدم تقريراً شاملاً لترتيب وتقويم الوظائف في القوات المسلحة والشرطة والسجون والمطافئ وحرس الصيد وكان من بين أعضاء هذه اللجنة أصحاب خبرة وكفاءة في كل المجالات المعنية.

شكلت اللجنة في سبتمبر ١٩٨٦م وشرعت في عملها حيث تمكنت من زيارة عدد من البلدان للإطلاع والمقارنة وبعد تسعة أشهر قدمت اللجنة تقريرها فدرسته الحكومة وأجازته وجعلته أساساً لترتيب وتقويم وظائف القوات النظامية.

ترتيب الوظائف في الخدمة المدنية

على الصعيد المدني فقد ازداد الضغط على الحكومة من مطالب نقابية مهنية لإزالة الفوارق بينها، حيث احتدت المطالب العمالية لرفع الحد الأدنى للأجور،

(١) بشير عمر محمد فضل الله (ولد ١/ ٣/ ١٩٥١م)، دكتور، أستاذ جامعي واقتصادي عالمي اختير ضمن خمسمائة زعيم عالمي للقرن الجديد في ٢٠٠٨م، قيادي بحزب الأمة القومي وتقلد عدة مناصب وزارية إبان فترة الديمقراطية الثالثة، مدير إدارة التنمية بالبنك الإسلامي للتنمية، جدة.

إضافة إلى مطالب أرباب المعاشات التي تمثلت في جمود الحد الأدنى للمعاش على الرغم من تآكل قيمة الجنيه السوداني.

فكونت الحكومة لجنة لدراسة الحد الأدنى للأجور والمعاشات لإعداد تقرير بشأنها، ولجنة أخرى لدراسة المفارقات الحادة تمهيداً لازالتها. الى جانب لجنة قومية موسعة لدراسة موضوع ترتيب وتقويم الوظائف بصفة شاملة بحيث يلحق القطاعات المدنية ما لحق بالقطاع النظامي من تقويم وترتيب للوظائف.

أنيطت بهذه اللجنة مهمة اعتماد ونشر كتاب للخدمة المدنية في السودان يرتب ويقوم الوظائف العامة، ولأهمية اللجنة أوكلتُ رئاستها لخبير سوداني هو د. قلوباوي محمد صالح وأعطيت اللجنة كل التسهيلات للفراغ من مهمتها.

أما لجنة الحد الأدنى للأجور والمعاشات فقد فرغت من عملها واقترحت أن يكون الحد الأدنى للأجور ٣٠٠ جنيه سوداني شهرياً وأن يكون الحد الأدنى للمعاش ١٥٠ جنيها سوداني شهرياً.

كذلك قدمت لجنة إزالة المفارقات الحادة تقريرها واتضح أنه يزيل أغلب المفارقات إذا تم تطبيقه.

وافقت الحكومة على تقريري هاتين اللجنتين وقدرت أن المبلغ المطلوب للتنفيذ لا يقل عن بليونين من الجنيهات السودانية في السنة وأنه ينبغي أن يؤتى بهذا المبلغ من مصادر حقيقية أي من إيرادات محددة لا من استدانة من النظام المصرفي.

كانت العلاقة بين الحكومة المنتخبة والحركة النقابية متصلة بلا قطبية ولا عداوة بيد أن عدة مشادات قد وقعت أهمها:

١. بعد أن فرغت الحكومة من إعداد قانون تسجيل النقابات إثر استشارة كل شرائح الحركة النقابية قالت النقابات المهنية إنها تريد قانوناً جديداً يختلف عما كان عليه القانون من العهد المايوي، وكان اتحاد نقابات العمال لا يرى بأساً من الإستمرار في بعض وجوه القانون الموروث بل اعتبرها مكاسب للحركة النقابية،

على أن تعدل الوجوه الأخرى. استمعت الحكومة لكل الاطراف، ثم قدمت قانوناً للنقابات اشتمل على مكاسب الحركة النقابية في الماضي، وعلى معالم جديدة. صدر هذا القانون في عام ١٩٨٨م بموافقة الحركة النقابية عليه.

استطاعت الحكومة بصعوبة تجاوز اختلافات النقابات حول هذا القانون حتى صدر بمباركتها بحيث يقوم التنظيم الجديد للعاملين على نقابات فرعية فوقها نقابات عامة تعلوها اتحادات عامة في جماعتها ستة اتحادات:

أ. اتحاد عام نقابات العمال.

ب. اتحاد عام نقابات المهنيين والفنيين.

ج. اتحاد نقابات المعلمين.

د. اتحاد نقابات الموظفين.

ه. اتحاد المزارعين.

و. اتحاد اصحاب العمل.

٢. وقع عدد كبير من الإضرابات التي ليس لها مبرر ولا سند قانوني وبسببها فقد الاقتصاد الوطني كثيراً من الإنتاج وساءت سمعة البلاد في كثير من الأوساط. هذه الإضرابات الضارة نستشهد عليها بالآتي:

أ) في بداية عهد الحكومة الديمقراطية ونسبة لتدني كفاءة عمل الخطوط الجوية السودانية عين السيد رئيس الوزراء لجنة قومية برئاسة السيد **مبارك عبد الله الفاضل**[1] لدراسة الموقف واستشارة نقابات الخطوط الحوية السودانية وجميع المعنيين وتقديم توصيات. عكفت اللجنة على مهمتها واستشارت نقابات العاملين الخمس: نقابة الطيارين، نقابتي المهندسين، نقابة الموظفين، ونقابة العمال؛ وبعد استماعها لكثير من الخراء والفنيين تقدمت بتوصية خلاصتها أن

(١) مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد ١٩٥٠م)، السيد، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول لترجمته.

يتم تحويل الهيئة لشركة عامة تعمل بمقياس الربح والخسارة وأن يتم ذلك عبر فترة انتقالية مداها عامان. وعلى ضوء الأداء يتخذ القرار النهائي بشأن استمرار الشركة العامة هذه، أو أي قرار آخر. قبلت الحكومة هذه التوصية فعينت مجلس إدارة الشركة الجديدة وفوضته لاتخاذ القرارات اللازمة وتسيير العمل لمدة عامين ترفع الحكومة يدها أثناءها تماما. ثم تقييم الأداء في نوفمبر ١٩٨٩م توطئة لاتخاذ القرار النهائي بصددها. شرع مجلس الإدارة يباشر مهامه. وأول قرار بالنسبة للعاملين في الهيئة سابقا كان إنهاء خدماتهم السابقة وإعطاؤهم حقوقهم كاملة ثم استخدام الذين تريد الشركة الجديدة استخدامهم بشروط خدمة جديدة. هذا الإجراء منطقي مع طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة. ولكن بعض نقابات الخطوط الجوية السودانية اعترضت عليه وأعلنت الإضراب لإيقافه، وأيد الإضراب بعض النقابات الخمس ثم أعلنت نقابات مهنية أخرى تضامنها مع هذا الإضراب معلنة إضرابات تضامنية. لقد تمت استشارة النقابات حول خطة تحويل الهيئة لشركة وفتح صفحة جديدة بشروط خدمة جديدة فالإضراب لإيقاف هذا العمل إجراء غير قانوني. ينطبق هذا الحكم أيضا على بقية الإضرابات التضامنية. لقد أضاعت هذه التصرفات كثيراً من الجهد والوقت والمال.

وفي النهاية قام كيان الشركة الجديد بطريقة صحيحة، فتحسن أداء الخطوط الجوية السودانية تحسناً ملحوظاً بل يمكن اعتباره نموذجاً لما يمكن أن يحدث لإنعاش شركات القطاع العام من ركودها الخاسر. لقد أحدثت المقاومة النقابية في هذه الظروف تعويقاً كبيراً للمصلحة العامة.

ب) في سبتمبر ١٩٨٨م كانت ثمة معدات كثيرة مطلوبة لميناء بورتسودان لتحسين أدائه في مهام الشحن والتفريغ والتمويل. وكانت الشكوى: أن هذه المعدات تأخرت كثيراً مما عطل عمل الميناء. وأثناء رحلة تفقدية للمنياء اكتشف وزير المواصلات (السيد ألدو أجو دينق[1]) أن المعدات الهامة المنتظرة وصلت قبل ثلاثة أشهر إلى ميناء بورتسودان، فحاسب المسؤولين عن هذا الإهمال الشنيع،

(١) للتعريف بالسيد ألدو أجو الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

فما كان من نقابات الميناء الخمس إلا أن أعلنت الإضراب مطالبة برفع تلك المحاسبة. هذا الإضراب بلا مبرر ولا سند قانوني أدى لخسائر فادحة. وكنتُ في زيارة لشرق البلاد أثناء تفقد الأحوال في موسم أمطار ١٩٨٨م، فوجدتُ أمامي هذا الإشكال، فتدخلتُ فيه حاسماً إياه. ومن ثمّ عادت النقابات إلى عملها. ولكن هل من مبرر للإضراب ابتداءا؟ وكم ضاع على البلاد بسببه.

ج) الهيئة القضائية في عهد الديمقراطية مستقلة. وهي التي تضع شروط خدمتها ويصدرها رأس الدولة من بعد. استطاعت الهيئة القضائية أن تميز نفسها بشروط خدمتها، ولكن نشأ تقليد يربط بين شروط الخدمة في القضائية وفي ديوان النائب العام لوحدة التخصص والتأهيل. وبرز موقف أن الهيئة القضائية تبدي حرصاً على تمييز شروط خدمتها. فإن مس هذا التمييز، فإنها ترفض ذلك وتضرب. وإن أبقي على امتيازها، فإن نقابة ديوان النائب العام ترفض وتضرب. وقعت الحالتان، حيث تأثر سير العدالة.

د) جامعة الخرطوم هي أكبر جامعات السودان وقدمها عهداً، ولذلك تميزت تاريخياً شروط خدمة أساتذتها، ولكن مع قيام جامعات أخرى في البلاد تقدم أساتذتها مطالبين المساواة بأساتذة جامعة الخرطوم بتساوي العمل والتأهيل فأعطوا ذلك. ولكن أساتذة جامعة الخرطوم أضربوا إضراباً طويلاً، مطالبين بالاعتراف لهم بوضع مميز عن أساتذة بقية الجامعات. وحتى في نطاق جامعة الخرطوم نفسها فإن الأساتذة الأطباء يرون أن موقفهم مميز عن بقية زملائهم من أساتذة الجامعة لأنهم يستطيعون أن يفتحوا عيادات خاصة، فما داموا لا يعملون في عياداتهم الخاصة، فإنهم بذلك يستحقون بدل تفرغ يميزهم على الآخرين. ولكن الأساتذة الآخرون يرون أنهم كذلك يستحقون نفس المعاملة ويسمون هذا الأجر المتساوي للعمل المتساوي والجماعتان من الأساتذة يدعمون موقفهم ومطالبهم بالإضراب.

ه) مشروع الجزيرة هو أكبر وأقدم مشروعات القطاع العام الزراعية وللعاملين في هذا المشروع شروط خدمة معينة. وعندما نشأت مشروعات زراعية

أخرى في القطاع العام، فإن شروط خدمة العاملين ألحقت بشروط خدمة مشروع الجزيرة. ولكن العاملين بمشروع الجزيرة، يرون أن وضعهم مميز وينبغي أن يبقى كذلك، والآخرون يرون أن ربطهم بهم عادل، وينبغي أن يكون. والجماعات المختلفة تدعم مطالبها بالإضراب، وقد كان.

هذه الإشكالات القائمة لا حل لها، مهما حسنت النوايا، ولا يستقيم أمرها إلا في نطاق إصلاح أساسي للنظرة النقابية نفسها، وافتتانها باستخدام سلاح الإضراب.

و) في ديسمبر ١٩٨٨م بعد أن قررت الحكومة رفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات وإزالة المفارقات الحادة من هياكل العاملين، وقدرت أن هذا يكلف بليوني جنيه سوداني، قررت أن تستمد الإيرادات الإضافية من ضرائب إضافية. ففرضت زيادات في رسوم الإنتاج والجمارك، ورفعت أسعار بعض السلع المدعومة وقررت رفع سعر رطل السكر من (٥٠) قرشاً إلى ثلاث جنيهات.

وقفت الحركة النقابية موحدة ضد هذه الزيادات، مع وقوفها إلى جانب الزيادات في الأجور والرواتب.

لم تهرب الحكومة من هذا الموقف مثلما حدث لكثير من الحكومات التي واجهت رفضاً شعبياً لإجراءاتها المالية. لقد جمدت الحكومة هذه الإجراءات، وقامت بدعوة النقابات إلى مؤتمر تداولي لمناقشة الأمر، وتقرر في نهاية المطاف:

١. الإبقاء على زيادات الرواتب والمعاشات.

٢. الموافقة على زيادات الضرائب التي قررتها الحكومة كما هي، مع تعديل زيادة سعر رطل السكر لتكون ١٢٥ قرشاً بدلاً عن ثلاثة جنيهات، هذا مع استيراد سكر بسعر عال في السوق الحر.

لقد لازمت ظاهرة الإضرابات الحياة الديمقراطية. وشكلت خطراً كبيراً على صحة الاقتصاد الوطني. ولا يمكن القول إنها مجرد أعمال تخريبية ولكن يمكن أن تعزى للأسباب الآتية:

١. عانت النقابات من كبت وقهر شديدين على أيام النظام المايوي، وها هي تنعم بالحرية. إن مناخ الحرية بعد الكبت يؤدي حتماً لنوع من الاندفاع.

٢. النقابات كيانات ديمقراطية وقياداتها تتنافس أمام قواعدها. والقيادة التي تنال تأييداً أكبر هي التي تأتي بمكاسب أكبر لذلك تدخل القيادات في مزايدات وإلا فقدت ثقة القواعد.

٣. الغلاء والضائقة المعيشية مدعاة للضغط على القواعد النقابية وهذا بدوره يؤدي إلى نفاد الصبر.

٤. بعض النقابات تملك قوة على الضغط أكثر من غيرها، وهي تستعمل القوة أحياناً، لأن قواعدها تأخذ عليها الامتناع من ذلك: كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول!

الحل هو الخروج نهائيا من ذهنية لمواجهة. فالحركة لنقابية لا سيما في ظل النظام الديمقراطي معترف بها لا كتظيمات نقابية للعاملين فحسب، ولكن كشريكة في الأداء العام، شراكة على كل المستويات. فضد من يوجه الإضراب حالة الشراكة في اتخاذ القرار؟ من هذا المنطلق مطلوب إبرام اتفاق يوازي بين الحقوق والواجبات، تلتزم به كل الأطراف، كي ينظم علاقة الدولة بالنقابات على أساس جديد خالٍ من المواجهات.

منذ تكوين الحكومة الأولى، ناديتُ بضرورة صياغة ميثاق اجتماعي يناقش بحرية، وفي نطاق إمكانات البلاد ليحدد واجبات وحقوق كل الأطراف، ويلزم الحكومة كما يلزم النقابات ويلزم أصحاب العمل. لقد أنجز عمل كبير جدا نحو هذا الميثاق، وتم عقد عدد من الاجتماعات إضافة إلى الدراسات ذات الصلة بالموضوع، مع استشارة منظمة العمل الدولية، وكان الوصول لميثاق اجتماعي قاب قوسين أو أدنى.

إن إنجاز هذا الميثاق ضرورة وطنية واقتصادية. كذلك إعادة النظر في شكل ومضمون التنظيم النقابي في إطار المشاركة التامة على المستويات المختلفة.

إن كثيرا من النقابات تتصرف بذهنية المواجهة للإستعمار أو الديكتاتورية أو الرأسمالية المستغلة. والحقيقة أننا في ظل الديمقراطية والنجاح القومي التقدمي الذي سرنا فيه نكون أبعد الناس عن مقتضيات ذهنية المواجهة.

لا بد لهذه الإصلاحات أن تكون. وعلى الرغم من كل أسباب الخلاف والاضطراب فإن العلاقة بين القيادة السياسية والنقابية على أيام الديمقراطية احتفظت بقدر معلوم من الاحترام المتبادل والاتصال المستمر والتشاور المثمر بل كان آخر عهد العلاقة بين الطرفين مسك الختام.

في مارس ١٩٨٩م عندما تم إقرار طرح شكل الحكم وبرنامجه لنقاش موسع، حيث أقدم السيد **ميرغني النصري**[1] على دعوة الأحزاب والنقابات، دار حوار مثمر في القصر، أدى للاتفاق على البرنامج المرحلي الذي وقعت عليه إتحادات العاملين الست.

وقبل تكوين الحكومة رأيتُ تمديد التزام النقابات نحو الحكومة الجديدة بصفة قاطعة. لذلك أعلنتُ على الجمعية أنني سوف أستقيل إذا لم أتلق في ظرف أسبوع تأكيد من النقابات بإيقاف الإضرابات أثناء تنفيذ البرنامج المرحلي، وأن القوات المسلحة سوف تلتزم بالشرعية الدستورية والانضباط. وكنتُ في قرارة نفسي مصمماً على التنحي حالة عدم الحصول على التأكيدات. ولا لوم علي. أمام هذا الموقف اتصل رأس الدولة بالاتحادات والتزمت بإيقاف الإضرابات، على أن يتم الالتزام، بعد دعوة جمعياتها العمومية. والتزمت قيادة القوات المسلحة مرة أخرى لرأس الدولة بالشرعية الدستورية وبالانضباط.

وبعد أن استخلص رأس الدولة هذين الموقفين، كتب إليَّ مفيداً بها مناشداً الاستمرار في تكوين الحكومة وفق البرنامج المرحلي، وقد كان.

لقد اشترك في الحكومة الجديدة كل أحزاب السودان الممثلة في الجمعية التأسيسية ما عدا الجبهة الإسلامية. وكل الإتحادات النقابية، ومع التزامها

(١) ميرغني النصري (١٩٢٧- ٢٠١٠م) لترجمته الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

المذكور لم تستطع إيقاف الإضرابات تماماً، رغم مشاركتها في الحكومة بوزيرين، ولكنها عملت بجد في احتواء ما وقع من إضرابات.

لقد استطعنا رغم كل شئ أن نتعامل مع الرقم النقابي وواصلت النقابات دورها النقابي.

obeikandl.com